الحوكمة الإلكترونية ودورها في إصلاح إدارة القطاع العام بالجزائر

Electronic governance and its role in reforming public sector management in Algeria

لوكيل زليخة[1*]، بوعلام حمو[2]

[1] مخبر القانون الدستوري والحكم الراشد، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر،

zouleykha.loukil.etu@univ-mosta.dz

[2] مخبر السياسات التنموية والانتقال الطاقوي في الجزائر، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر،

hamou.boualem@univ-mosta.dz

تاريخ الإرسال: 2024/03/15 تاريخ القبول: 2024/05/20 تاريخ النشر: 2024/06/01

****

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالحوكمة الالكترونية والبحث في الآليات والإمكانيات التي يمكن أن تقدمها في دعم الأنظمة القانونية والتنظيمية والسياسية لتحسين كفاءة وفعالية أداء وخدمات الإدارة العامة، مع الكشف عن واقع هذا التوجه الجديد بالجزائر.

توصلت الدراسة إلى نتيجة أساسية مفادها أن الحوكمة الالكترونية مدخل مهم في إصلاح إدارة المؤسسات العامة وتحسين كفاءتها في تقديم الخدمات العامة للمواطنين والحفاظ على استمراريتها في ظل الديناميكية المجتمعية التي تعرفها الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الجزائر، الحوكمة الإلكترونية، الإدارة الالكترونية، الخدمات العامة الالكترونية، الديمقراطية الالكترونية.

Abstract:

This study aims to introduce electronic governance and research the mechanisms and capabilities that it can provide in supporting the legal, regulatory and political systems to improve the efficiency and effectiveness of public administration performance and services, while revealing the reality of this new trend in Algeria.

The study reached a basic conclusion that electronic governance is an important input into reforming the management of public institutions, improving their efficiency in providing public services to citizens, and maintaining their continuity in light of the societal dynamism that Algeria is experiencing.

Key words: Algeria, E-Governance, E-administration, E-public services, E-democracy.

---

[*] المؤلف المراسل

مقدمة:

شهد مجال الإدارة العامة منذ إعادة بعث مفهوم الحكم الراشد من قبل المنظمات الدولية تحت مسمى "الحوكمة" أي من بداية التسعينات من القرن العشرين إلى اليوم، موجات عديدة من الإصلاحات الإدارية ونماذج واتجاهات مختلفة لتحسين كفاءة وفعالية الحكومة في تسيير الشؤون العامة وتقديم الخدمات العامة وتنمية المجتمع، وكذا معالجة الفشل الإداري وقصور الأساليب والأنماط السائدة في التكيف مع تطورات العصر وقدرتها على الاستجابة لاحتياجات المجتمع المتزايدة في ظل التغيرات الاجتماعية، ولا تزال الجهود الدولية مستمرة حول تحسين الحوكمة، حيث يتم العمل في ظل تنامي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوسع استخدام الانترنيت، على الاستفادة من الثورة المعلوماتية وابتكاراتها للانتقال من الطريقة التقليدية للحكم إلى استخدام الحوكمة الإلكترونية.

لقد أصبحت الحوكمة الالكترونية توجها واعداً لتعزيز مبادئ الإدارة الرشيدة بالمؤسسات الحكومية، وفي نفس الوقت، تحدياً لكافة حكومات الدول المتقدمة والنامية من أجل تحسين كفاءة وفعالية الأداء بالقطاع العام ومؤسساته بما فيها الجزائر، بينما يعرف هذا التوجه وبحكم حداثته نماذج متفاوتة في التطبيق بين دول العالم، حيث توجد حكومات متقدمة في استخدام التقنيات المبتكرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وحكومات أخرى لا تزال متمسكة بالأنظمة التقليدية الورقية، أو تسير بخطى بطيئة نحو ركوب موجة التحول الرقمي والشروع في تطبيق الحكومة الإلكترونية لأسباب مختلفة سياسية وإدارية واقتصادية.

تتمثل أهمية هذه الدراسة في الكشف عن آليات الحوكمة الالكترونية وأدواتها التي يمكن أن تساهم بها في تحسين مبادئ الحوكمة بالإدارة العامة كالمشاركة والشفافية والمسائلة والكفاءة والفعالية وغيرها من المبادئ، حيث تعتبر الإدارة العامة فاعلاً رئيسياً في صنع وتنفيذ السياسات العامة وتقديم الخدمات العامة، وتحقيق الأهداف التنموية للدولة، ومن جهة أخرى نعتقد أن هذه الدراسة ستكون مفيدة من عدة جوانب، أولا لتحفيز البحث المستقبلي حول هذا الموضوع خاصة وأن الحقل المعرفي السياسي على المستوى الوطني لم يشهد سوى دراسات محدودة عن "الحكومة الالكترونية" وتأثيرها على تنمية الإدارة العامة وتحسين خدماتها، في حين نلاحظ ندرة في الدراسات حول آليات الحوكمة الالكترونية كمقاربة واسعة وشاملة من المفاهيم لإصلاح إدارة القطاع العام، وثانيا هناك نسبة كبيرة من الأكاديميين على اختلاف جنسياتهم تعتبر أن الحكومة الالكترونية هي نفسها الحوكمة الالكترونية، لكن من وجهة نظرنا هناك فرق بين المفهومين حتى وإن كان هذا الفرق صغيراً، وبمثل هذه الدراسات سيتم إبراز ذلك وسيتضح الفرق بين مفهوم الحكومة الالكترونية ومفهوم الحوكمة الإلكترونية وتحديد مضامينهما بدقة.

كما تهدف هذه الدراسة إلى وضع إطار مفاهيمي للحوكمة الالكترونية من خلال التعريف بهذا المفهوم المستحدث وأهم المبادئ التي يقوم عليها كتوجه جديد لتحسين الحوكمة بمؤسسات القطاع العام، والبحث عن أهم المقاربات والآليات التي يتضمنها ويؤثر بها على ترقية أداء المؤسسات العامة وزيادة فعاليتها التنظيمية والإدارية على المستوى الداخلي وتجويد وتنويع خدماتها العامة وتحسين تعاملاتها وعلاقاتها المختلفة ببيئة نشاطها، وفي الأخير نسعى إلى معرفة واقع هذا المفهوم بالجزائر والكشف عن أهم الجهود والخطوات التي تتخذ في سبيل تطبيقه.

وبناءً على ما سبق، تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية الرئيسية التالية: كيف يمكن للحوكمة الإلكترونية أن تساهم في إصلاح إدارات القطاع العام؟

وللإلمام بجميع جوانب الدراسة، تتفرع هذه الإشكالية إلى التساؤلات الفرعية التالية: ماذا يقصد بالحوكمة الإلكترونية؟ ماهي الآليات التي تقدمها الحوكمة الالكترونية لتحسين كفاءة وفعالية المؤسسات الحكومية في ظل التطورات المعاصرة؟ هل هناك إستراتيجيات وخطوات متخذة لتبني الحوكمة الإلكترونية بالجزائر؟ ما هي التحديات التي تواجه الجزائر لتحقيق متطلبات هذا التوجه وتفعيل التطبيق؟

وللإجابة عن الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية المرتبطة بها، تختبر هذه الدراسة الفرضية التالية:

- يؤدي تطبيق آليات الحوكمة الإلكترونية إلى تحسين أداء القطاع العام في الجزائر.

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي والوصفي لبناء إطار مفاهيمي للحوكمة الإلكترونية، ووضع تصور لآليات الحوكمة الإلكترونية في تعزيز الشفافية والمسائلة والمشاركة العامة بالأنشطة الإدارية وتحسين الكفاءة والفعالية في إدارة الشؤون العامة وتقديم الخدمات العامة، وأيضا في التعرض لواقع هذا المفهوم ومدى تطبيقه في الجزائر.

وللإلمام بجميع جوانب الموضوع تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث أساسية:

- المبحث الأول: مفهوم الحوكمة الإلكترونية.
- المبحث الثاني: آليات الحوكمة الإلكترونية لإصلاح الإدارات الحكومية.
- المبحث الثالث: إستراتيجيات تفعيل الحوكمة الإلكترونية بالجزائر وتحديات تطبيقها.

المبحث الأول

مفهوم الحوكمة الالكترونية ومبادئها

تعد الحوكمة الالكترونية من المفاهيم الحديثة التي أنتجها عصر التكنولوجيا والمعلوماتية، ولقد أصبحت من المواضيع المستهدفة من قبل العديد من المنظرين كنموذج إصلاحي واعد في مجال الإدارة والسياسة العامة، وللكشف عن آليات هذا التأثير والأهمية لابد من البحث في مضامين هذا المفهوم.

المطلب الأول: تعريف الحوكمة الالكترونية

تقتضي الدراسة الأبستمولوجية للمفاهيم تحديد المصطلحات بدقة قبل تعريفها، وعليه فإن مفهوم الحوكمة الالكترونية ينقسم إلى مصطلحين حوكمة /والكترونية.

تعتبر الأدبيات السابقة بشكل عام "الحوكمة" وتعرفها غالبية القواميس على أنها "الحكومة"، إلا أن تزايد الاهتمام بالحوكمة مؤخرا منح لها معنى أعمق وأوسع من مفهوم الحكومة، لذلك تعتبر الحوكمة الإلكترونية أشمل من الحكومة الإلكترونية.[1] وهذا أحد نقاط الاختلاف بين المفهومين.

ظهر مفهوم الحوكمة كمرادف للحكم الرشيد منذ التسعينات من قبل المؤسسات الدولية والمنظمات المانحة، وأهمها البنك الدولي (WB) سنة 1992 وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) 1997، حيث تم اتخاذ الحوكمة كنموذج لدعم إصلاح الإدارة العامة وزيادة القدرة المؤسسية للمنظمات على تقديم أجود السلع والخدمات، وقد أصبح متداولا في المناقشات المعاصرة التي تتعلق بالإدارة العامة والأبحاث التي تركز بشكل أكبر على مشكلة كفاءة عمل مؤسسات الدولة والبيئات التنظيمية،[2] لذلك يرتبط مفهوم الحوكمة أساساً بالجانب الإداري لمؤسسات الدولة بأنواعها الاقتصادية والسياسية الاجتماعية.

تشير الحوكمة إلى "الإدارة الرشيدة" وهي تنطوي على مبادئ الحكم الرشيد وتتضمن معايير الكفاءة والفعالية للإدارة العامة،[3] ويعرفها (UNDP) بأنها حالة تعكس حالة تطور الإدارة وتطويرها من إدارة تقليدية إلى إدارة فعالة من حيث الاستجابة لمتطلبات المواطنين، وشفافة ومسئولة أمامهم،[4] ويقدم البنك الدولي سنة 1992 تصورا للحوكمة على أنها "الطريقة التي تمارس بها السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلد من أجل التنمية".[5] كما تعرف أيضا بأنها عملية لتوجيه المجتمع لنفسه من خلال تمكين المواطنين

---

[1]Grigalashvili Vephkhvia, **Conceptual dimensions of electronic government and electronic governance in the domain of degital democracy**, International Journal of Innovative Technologies in Economy, Vol37, N°1, 2022, p03.

[2]Katsamunska Polya, **The concept of governance and public governance theories**, Economic Alternatives,Vol2, N°2, 2016, pp133-134.

[3]Addink Henk, **Good governance concept and context**, ferst edution, Oxford University Press, United States of America, 2019, p18.

[4]UNDP, **Governance For Sustainable Humain Development**, A UNDP Policy Document,1996, Look at: https://mirror.undp.org/magnet/policy/chapter1.htm#c, to visited: 21/03/2023, at 22:12.

[5]Santiso Carlos, **Good governance and aid effectiveness: The world bank and conditionality**, The Georgetown Public Policy Review, Vol07, N°1, 2001, p03.

ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة من التفاعل مع الحكومة ومشاركتها في اتخاذ وتنفيذ القرارات والإجراءات سواءً عبر سلطات رسمية أو غير رسمية.[1]

أما مصطلح "إلكترونية" فهي صفة أصبحت تضاف إلى المفاهيم المستحدثة نسبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويقصد بها "الاعتماد على تقنيات تحتوي على ما هو كهربائي أو رقمي أو مغناطيسي أو بصري أو كهرومغناطيسي وغيرها من الوسائل المشابهة"،[2] ومنه فإن الحوكمة الإلكترونية تعني الحوكمة التي تعتمد على التكنولوجيا.

وعليه تعرف الحوكمة الالكترونية بأنها "الاستخدام الفعّال لتكنولوجيا المعلومات لتحسين نظام الحوكمة المعمول به، وبالتالي تقديم خدمات أفضل للمواطنين"،[3] كما تعتبر أداة لتسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحويل القطاع العام وإصلاح وتقليل الاختناق البيروقراطي الذي تعاني منه العمليات الحكومية.[4]

وتعد الحوكمة الإلكترونية آلية جديدة للتسيير الإداري الجيد والاستخدام الأمثل للموارد الحكومية داخل المؤسسات ودعم الفكر الديمقراطي في الإدارة العامة، حيث يتم تعريفها بأنها "تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل الحكومة لتعزيز المسائلة، وخلق الوعي، وضمان الشفافية في إدارة الأعمال الحكومية"،[5] كما تعرف على أنها نمط حديث للتسيير، قائم على استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارة ويحدث تغييرات على مستوى التنظيم وسلوكيات الأفراد بهدف تحقيق مشاركة المواطن وإعادة النظر في دور الحكومة ووظائفها لتحقيق الشفافية والمسائلة في اتخاذ القرارات وتحقيق جودة الخدمات العمومية وتجسيد مبدأ الديمقراطية الإلكترونية.[6]

بناءً على ما سبق يمكن تعريف الحوكمة الالكترونية بأنها توجه حديث قائم على استخدام تقنيات المعلومات وأدواتها على مستوى الإدارة العامة بهدف تطوير أساليب التسيير والإدارة بالقطاع العام من خلال زيادة تفعيل معايير الحوكمة والديمقراطية بمؤسساته من أجل ترقية الأداء وتحسين العلاقات الداخلية والتعاملات الخارجية وتجويد السلع والخدمات العامة وأساليب تقديمها.

---

[1] Kanchana Dodan Godage, Samarakoon Athulasiri Kumara, **The role of e-governance in curbing public-sector corruption (A theoretical overview)**, OUSL Journal, Vol13, N°1, 2018, P09.

[2] داوود عبد الرزاق الباز، **الحكومة الالكترونية**، الاسكندرية: منشأة المعارف، 2007، ص98.

[3] Kanchana Dodan Godage, Samarakoon Athulasiri Kumara, **op.cit**, p09.

[4] Gberevbie Daniel.E and others, **Electronic governance platform: towards overcoming the challenges of non-inclusion of citizens in public policy formulation and implementation in Nigeria**, Int. J. Electronic Governance, Vol10, N°1, 2018, p58.

[5] Ibid, p61.

[6] عدمان مريزق، حسينة لونيس، **الحوكمة الالكترونية مدخل لتنمية الإدارة العمومية في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة 02، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2014، ص139.

المطلب الثاني: مبادئ الحوكمة الالكترونية

الحوكمة الالكترونية هي مفهوم جديد للحكومة يشمل المشاركة والشفافية والمسائلة والتدقيق وتقديم المعلومات والخدمات والتفاعل والتواصل،[1] وقد برزت هذه المكونات كمقومات فعّالة في معالجة مساوئ الإدارة العامة التقليدية وجعلها أكثر نزاهة وفاعلية في الحياة الاجتماعية، حيث أصبح تعزيز ودعم مبادئ الشفافية والمسائلة والمشاركة من الأولويات في إستراتيجية الحوكمة الإلكترونية للإصلاح الإداري ومكافحة الفساد بالحكومة.

يعتبر مبدأ الشفافية عنصراً مهما لتحسين الحوكمة وتقليل الفساد نظراً لما تتضمنه الشفافية من خصائص الإفصاح العلني والعام والحر للمعلومات الحكومية على المستوى الوطني والمحلي، والكشف العلني عن جميع العمليات السياسية بما فيها الاجتماعات والمناقشات البرلمانية والتصويت البرلماني وإتاحة مسودة التشريعات والقرارات والسياسات للمواطنين، والإعلان عن الميزانيات وتقرير المدفوعات والنفقات والمشتريات العامة، وإقامة الاجتماعات المفتوحة لمشاركة المواطنين.[2]

إنّ تحقيق الشفافية يؤدي إلى تحسين مستويات المشاركة والمسائلة وحكم القانون والكفاءة والاستجابة وبناء خطط إستراتيجية وتنفيذها بفعالية، لاسيما باستخدام الأدوات الإلكترونية التي تسهل التواصل بين الحكومة والمواطنين،[3] حيث ينظر إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خاصة المبتكرة منها على أنها أداة قوية لانفتاح الحكومة على المجتمع وتحسين المشاركة المدنية وخلق بيئات ديناميكية للمؤسسات، وذلك من خلال توفر فرص وآليات جديدة للربط بين الجمهور والمنظمات وأصحاب المصلحة والتواصل والتفاعل مع الحكومة ووكالاتها مباشرة لتبادل المعلومات والحصول على الخدمات بشكل أفضل، وتحسين الشفافية والاطلاع على الوثائق والعمليات الحكومية والمطالبة بها عبر الإنترنيت وغيرها، لذلك ينظر للحوكمة الالكترونية على أنها أداة مهمة لتوزيع الخدمات وتحسين جودتها، وتوفير معلومات موثوقة للجميع، وزيادة المعرفة لتسهيل الوصول إلى عملية الحكم وتشجيع المشاركة العميقة والموسعة للمواطنين وتحسين جاهزيتهم، كما توفر التقنيات المتطورة طرق أفضل للرقابة ومتابعة المسئولين الحكوميين والمنتخبين والموظفين العموميين ومسائلتهم عن قراراتهم وتصرفاتهم، وتسهيل عملية التدقيق بالإدارة ومراجعة تقارير

---

[1]Ökem Kemal.M and others, **The usage of e-governance applications by higher education students**, educational sciences: theory & practice , Vol14, N°5, 2014, p1927.

[2]Kaufmann Daniel, Myths and Realities of Governance and Corruption, SSRN N°829244, 01/11/2005, Look at: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=829244, to visited: 04/02/2023, at 20:43.

[3]Oye N.D, **Reducing corruption in african developing countries: The relevance of e-governance**, Greener Journal of Social Sciences, Vol3, N°1, 2013, p09.

المؤسسات،[1] وحتى للإبلاغ عن ممارسات سوء استخدام السلطة وأملاك الدولة ومخالفة القواعد العامة مما يؤدي إلى التأثير في صنع القرارات وتحسين تولي المسؤولية وكفاءة الأداء وجودة تقديم الخدمات العامة والالتزام بتنفيذ القواعد والقوانين وتحقيق الشرعية.

خلاصة لما تقدم في هذا المبحث، يمكن القول أن الحوكمة الإلكترونية تركز على دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتطورة بعمليات ووظائف بالإدارة العامة والاستفادة من تقنياتها وأدواتها المتطورة وما تتميز به من خصائص في جعل مؤسسات القطاع العام أكثر شفافية وقابلية للمسائلة والمشاركة، مما يؤدي إلى الحد من الممارسات والقرارات والسياسات الخاطئة الناتجة عن انعدام أو نقص آليات الحصول على المعلومات وتداولها بين الهيئات الحكومية وبينها وبين المواطنين وأصحاب المصلحة، ويعزز المسؤولية وعمليات الرقابة ومتابعة الأداء وبالتالي تحسين كفاءة استخدام الموارد العامة وتحسين خدمات المؤسسات العامة، كما يعتبر مبدأ الشفافية أهم مبادئ الحوكمة الإلكترونية لأنه يؤدي إلى تحقيق المبادئ الأخرى للحوكمة كالمشاركة، والمساءلة، والفعالية.

المبحث الثاني

آليات الحوكمة الإلكترونية لإصلاح الإدارات الحكومية

يرى هولزر وكيم-Holzer & Kim بأن الحوكمة الإلكترونية عبارة عن تركيبة من عنصرين، يتمثل الأول في مكونات الحكومة الإلكترونية، والثاني هو الديمقراطية الإلكترونية.[2] وعليه فإن مبادرات الحوكمة الإلكترونية تقوم بتفعيل مبادئ الحوكمة من خلال ثلاث مقاربات تتمثل في "الإدارة الإلكترونية" و"الخدمات الإلكترونية" التي تندرج ضمن الحكومة الإلكترونية، و"الديمقراطية الإلكترونية".

المطلب الأول: دور الحكومة الإلكترونية في إصلاح المؤسسات العامة من خلال الإدارة الإلكترونية والخدمات الإلكترونية

تجادل أغلبية الدراسات بإمكانيات الحكومة الالكترونية في إصلاح القطاع العام من خلال تطبيقاتها الفعّالة والقادرة على معالجة مشاكل ضعف التنسيق والتواصل وتبادل المعلومات داخل الإدارة العامة ومع غيرها من السلطات العليا والوكالات العامة الأخرى وباقي المستفيدين (مواطنين وشركات خاصة ومنظمات المجتمع المدني وغيرها)، ومعالجة ضعف الشفافية والمسائلة ونقص الكفاءة وسوء تقديم الخدمات

[1]Ökem Kemal.M and others, op.cit, pp1928-1929.

[2]Carizales Tony and others, **E-governance approaches at the local level: A case study in best practice**, International Journal of Public Administration, Vol34, N°14, 2011, p938.

العامة وتقليل مخاطر الفساد،[1] وهو ما أشار إليه أيضا سوبهاش باهاتناغار- Subhash Bhatnagar في تقرير الفساد العالمي 2003 حين ذكر بأن الحكومة الالكترونية أصبحت أداة لمحاربة الفساد وزيادة الشفافية من خلال نشر المعلومات حول العمليات الحكومية وتمكين المواطنين من الوصول إليها عبر شبكة الانترنيت وتكنولوجيا الاتصالات،[2] ولمزيد من التوضيح سيتم تناول مكونات الحكومة الإلكترونية في الفقرات التالية:

يرتبط مفهوم الحكومة الإلكترونية مباشرة بالإدارة الإلكترونية للدرجة التي تم فيها استخدام المفهومين للتعبير عن معنى واحد، وهو استغلال تطور تقنيات المعلومات والاتصالات وانتشار الإنترنيت في تحويل أساليب عمل الإدارات الحكومية (العامة) من النمط التقليدي الورقي إلى النمط الإلكتروني.

حظي مفهوم الإدارة الالكترونية بمجموعة من التعريفات نذكر من بينها تعريف علاء عبد الرزاق السالمي الذي يبدو أكثر وضوحا ودقة إذ يعرفها على أنها "عملية مكننة جميع مهام ونشاطات المؤسسة الإدارية بالاعتماد على كافة تقنيات المعلومات الضرورية وصولا إلى تحقيق أهداف الإدارة الجديدة في تقليل استخدام الورق وتبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين والإنجاز السريع والدقيق للمهام والمعاملات لتكون كل إدارة جاهزة للربط مع الحكومة الإلكترونية".[3]

بناءً على الميزات السابقة، تعتبر الإدارة الإلكترونية آلية فعالة لدعم مبادئ الحكم الرشيد وترسيخها بالممارسات الحكومية إذ يعرفها البنك الدولي بأنها "مصطلح حديث يشير إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل زيادة كفاءة وفعالية وشفافية في الإنجاز ومساءلة الحكومة فيما تقدمه من خدمات إلى المواطن ومؤسسات الأعمال، وتمكينهم من المعلومات، بما يدعم كافة العمليات الإجرائية الحكومية، ويقضي على الفساد، ويعطي الفرصة للمواطنين للمشاركة في كافة مراحل العملية السياسية والقرارات المتعلقة بها والتي تأثر على مختلف جوانب الحياة".[4]

تساهم الإدارة الإلكترونية الرشيدة - وبالاستناد على أنظمة الحكومة الإلكترونية التي تزيد من الشفافية والانفتاح على المواطنين عبر تقنيات المعلومات والاتصالات المتقدمة فضلا عن الإنترنيت، واستخدام آلية النشر الإلكتروني للوثائق والمعلومات الحكومية وإعادة توزيعها وزيادة الوصول إليها- في

---

[1]Khan Anupriya and others, **Electronic government and corruption: Systematic literature review, framework, and agenda for future research**, Technological Forecasting and Social Change, Vol167, N°120737, 2021, pp01-02.

[2]Subhash Bhatnagar, **E-government and access to information**, The Global Corruption Report 2003: Access to Information, 23 January 2003, look at: https://images.transparencycdn.org/images/2003_GCR_AccessInfo_EN.pdf, to visited: 12/06/2023, at 22;56, p24-25.

[3]علاء عبد الرزاق السالمي، **نظم إدارة المعلومات**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006، ص34.

[4] غنية نزلي، **دور الإدارة الالكترونية في ترقية خدمات المرافق العمومية المحلية**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الوادي، المجلد07، العدد01، جانفي 2016، ص178.

تحسين إدارة المكاتب والسجلات وتبسيط الإجراءات الإدارية داخل المؤسسة وتحسين جودة تقديم الخدمات العامة، وزيادة شفافية المنظمات وقدرتها على إدارة المعلومات بسرعة، وتحسين كفاءة إدارة الشؤون العامة من حيث توفير الوقت وتقليل التكلفة، وتعزيز عملية المساءلة بالحكومة، وتجويد وتبسيط عملية صنع السياسات، وتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالمجتمع،[1] حيث يساعد نشر تقارير أنشطة المؤسسات العامة ولوائح وقوانين سير المعاملات الإدارية، والإجراءات الإدارية والقواعد التي تحكم الخدمات على التقليل من الوساطة والرشوة وعدم تكافؤ الفرص والمساواة في توزيع الموارد، وخلق المعرفة الكافية لتسهيل عمليات المسائلة العامة حول إجراءات تقديم الخدمات وتنفيذ القرارات والمعاملات المالية والإدارية،[2] كما يشكل رؤى واضحة لتحسين عمليات تقييم الأداء ومراقبة الممارسات الإدارية بالمؤسسات العامة، وفي هذا السياق يشير وسن يحي وزملائه[3] أن الحوكمة الإلكترونية القائمة على استخدام الأساليب الإلكترونية بدلا من طرق الإدارة التقليدية تفيد في تسهيل عملية الرقابة الداخلية من خلال أساليب مختلفة كاستخدام الأساليب الإحصائية المتطورة في التحليل، الضبط الداخلي للتأكد من صحة البيانات والمعالجات المحاسبية، ومعايير الإفصاح والشفافية في عرض القوائم المالية التي تسهل عملية التدقيق، وضمان توفير معلومات صحيحة لاتخاذ قرارات سليمة، وضمان الالتزام بتطبيق القوانين وحماية السجلات والأصول من السرقة ومنع إساءات استخدام المناصب وتوزيع الموارد.

لقد أنتج تطبيق الإدارة الإلكترونية في ظل الحكومة الإلكترونية تغيرا في نمط تقديم الخدمات العامة(معاملات ومعلومات)، حيث أصبح هناك خدمات إلكترونية تقدم عبر الحواسيب وعن بعد وذلك انطلاقا من سنة 1995 بالبريد المركزي بولاية فلوريدا الأمريكية،[4] وغالبا ما يتم تصنيف الخدمات الإلكترونية الحكومية إلى خمسة أشكال: خدمات من الحكومة إلى الحكومة (G2G) لتسهيل التواصل والتعاون بين الإدارات الحكومية والتفاعل بين المسؤولين الحكوميين داخل المكتب الواحد أو بين عدة مكاتب، وأخرى من الحكومة إلى الموظفين (G2E) لتسهل الاتصالات وإدارة الخدمة المدنية مع موظفي الحكومة داخل المكتب الإلكتروني، وخدمات من الحكومة إلى قطاع الأعمال(G2B) تتمحور أساسا على

---

[1]Gberevbie Daniel.E and others, **op.cit**, p62.

[2]Bhatnagar Subhash, **Transparency and corruption: Does e-government help?**, DRAFT paper prepared for the compilation of CHRI 2003 Report OPEN SESAME: looking for the Right to Information, 2003, pp01-02.

[3] وسن يحي أحمد وآخرون، **الحوكمة الالكترونية وتأثيرها في تعزيز الرقابة الداخلية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد124، حزيران 2020، ص248.

[4] عبد الكريم عاشور، **دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر**، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة منتوري- قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2010/2009)، ص12.

مبادرات الصفقات التجارية الإلكترونية كتطوير سوق إلكتروني لإجراء المشتريات والمناقصات الحكومية، وهناك خدمات من الحكومة إلى المنظمات غير الحكومية(G2N) والأحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية والهيئة التشريعية لإقامة الاتصالات وتوفير المعلومات، والأهم في هذه الأصناف الخدمات العامة إلى المواطنين(G2C) القائمة على التفاعل والتواصل المباشر بين المواطن وحكومته بدلا من التعامل الشخصي لتبادل المعلومات والمنتجات الإدارية،[1] وهي متوفرة في كافة الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات بمختلف القطاعات العامة كقطاع التعليم والصحة والجماعات المحلية والعدالة ووكالات البريد والاتصالات وغيرها.

إنّ من خصائص الخدمة الإلكترونية أنها تعتمد على إجراءات وقواعد عمل موحدة وواضحة وشفافة مما يقلل من حرية تصرف موظفي الخدمة المدنية والعمل التعسفي في التعامل مع المستفيدين، كما أن قيام الإجراءات على الأنظمة المحوسبة بدلا من التفاعل البشري المادي من شأنه أن يقلل من التفاعل المباشر للمواطنين مع الموظفين والمسؤولين الحكوميين والذي يخلق العديد من الممارسات الفاسدة، كما أنها توفر قنوات بديلة سهلة وسريعة وبأقل تكلفة للوفاء بالمتطلبات الحكومية وتحسين تقديم الخدمات على المستوى الداخلي للحكومة وخارجها للمستفيدين.[2]

بناءً على ما سبق، يتضح أن الحكومة الالكترونية هي مرحلة ضرورية لتهيئة البُنى القاعدية لتطبيق الحوكمة الإلكترونية، حيث أوجد تطبيق الإدارة الالكترونية والخدمات العامة الالكترونية مجموعة من الخصائص الواعدة للقضاء على التعقيدات البيروقراطية في إنجاز الوظائف، وتحسين الشفافية، وتوفير المعلومات اللازمة لعمليات المتابعة وتقييم الأداء والرقابة على الأعمال الإدارية ومسائلتها مما يضمن النزاهة ويزيد من مسؤولية مواردها البشرية، بالإضافة إلى زيادة التنسيق والكفاءة بالمؤسسات العامة وتحسين فعاليتها ومعاملاتها وتفاعلاتها مع بيئتها الخارجية وانفتاحها على المواطنين من خلال استخدام مجموعة من الأنظمة الالكترونية وأحسن مثال نظام OPEN (النظام المفتوح) الذي تم إنشاؤه بمدينة سيول بكوريا الجنوبية لمكافحة الفساد من خلال تعزيز شفافية عمليات صنع القرارات والإجراءات الحكومية عبر الحكومة الالكترونية،[3] ومجموعة أخرى من الآليات والأدوات الالكترونية كالمواقع الالكترونية التي تسهل التواصل والربط ونشر وتوفير المعلومات والخدمات العامة في الوقت المناسب وبسرعة وجودة وموثوقية عالية وتكاليف وجهود أقل.

---

[1]Fang Zhiyuan, **E-government in digital era: Concept, practice, and development**, international journal of the computer, the internet and management, Vol10, N°2, 2002, p07.

[2]Emad.A Abu–Shanab and others**, E-government as an anti-corruption tool: citizens perceptions**, Int. J. Electronic Governance ,Vol 06, N°3, 2013, p236.

[3]Edem

المطلب الثاني: الديمقراطية الإلكترونية كآلية لتحسين البعد التشاركي بالإدارة العامة

الديمقراطية الإلكترونية هي التطبيق الذي يترجم التحول الفعلي من الحكومة الإلكترونية إلى الحوكمة الإلكترونية حيث تتعدى هذه الأخيرة مرحلة حوسبة النظام الحكومي إلى الإيمان بقدرة التكنولوجيا على تحويل طبيعة السياسة والعلاقات بين الحكومات والمواطنين إلى شكل يحسن المجالات الحكومية،[1] كما يتم التوجه إلى تحقيق مساعي أخرى تتمثل أساسا في تعزيز الديمقراطية ودور الجهات الفاعلة (قطاع الأعمال والمجتمع المدني) بما فيهم المواطنين في عمليات الحوكمة واتخاذ القرارات والإجراءات السياسية وحتى الإدارية، والاستفادة من التقنيات التكنولوجية في محو الأمية الإلكترونية وتشكيل أطراف فعالة (مسؤولين وموظفين عموميين وأصحاب المصلحة والمواطنين) في استخدام تطبيقات الحكومة الإلكترونية،[2] وتوفير فرص أكثر وآليات سهلة وسريعة وبأقل تكلفة للتواصل مباشرة مع المسؤولين الحكوميين، والتعاون مع أصحاب المصلحة في اتخاذ القرارات والسياسات التي من شأنها تحسين مستوى تقديم الخدمات العامة،[3] حيث يرى شيسينغا - chisenga بأن الحوكمة الإلكترونية تهدف إلى تحسين العمليات التنظيمية الداخلية للحكومة، وزيادة شفافية الحكومة للحد من الفساد، وتعزيز المصداقية السياسية والمحاسبة، وتحسين القدرة على تعزيز الممارسات الديمقراطية من خلال إشراك المواطنين في عمليات صنع القرار عبر وسائل التفاوض والتشاور الإلكترونية[4]. كما يرى هولزر وكيم - Holzer & Kim بأن الديمقراطية الإلكترونية هي "قدرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تعزيز درجة ونوعية مشاركة المواطنين في الحكومة، حيث تتمتع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بإمكانية الديمقراطية المباشرة على نطاق واسع مما يسمح بمزيد من الشفافية والانفتاح للحكومة، ومواطنين أكثر استنارة"،[5] ومن جهة أخرى يرى باكيس- Backus بأنه يمكن استخدام الأدوات الإلكترونية لحكم الدولة وتغيير الوصول السلبي للمعلومات إلى مشاركة نشطة للمواطنين

[1] Gberevbie Daniel.E and others, **op.cit**, p61.

[2]Irfan Mohamed Ibrahim Mohamed, **the role of e-governance in administrative efficiency and combating corruption: case of SriLank**, Global Journal of Management and Business Research: G Interdisciplinary,Vol17, N°2, 2017, p43.

[3]Boyali Handan, **E-governance and e-state relationality and functionality**, ed: DoĞan Kadir Caner and Parlak Beki, **The Handbook of Public Administration**, Vol1, Lyon France: Livre de Lyon, 2022, p227.

[4]Onyancha Omwoyo Bosire, **E-governance in eastern and southern africa: a webometric study of the governments Websites**, International Review of Information Ethics (IRIE), Vol7, N°9, 2007, p02.

[5]Carizales and others, **op.cit**, p938.

مما يمنح موثوقية أكثر للسلطة، واستخدام أوسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمليات الحوكمة لدعمها وتبسيطها لجميع الأطراف.[1]

وعليه فإن المشاركة الإلكترونية هي السمة الرئيسية للديمقراطية الإلكترونية التي تتمحور أساسا حول دمج المواطنين والجهات الفاعلة في الحكم ومنحهم فرص جديدة للتفاعل والتعاون مع الحكومة في تقديم الخدمات وتوفير المعلومات المهمة لصنع السياسات واتخاذ القرارات، وذلك باستخدام تقنيات الإنترنيت لما تتمتع به هذه الأخيرة من قدرة على تحسين عمليات الاتصال التفاعلية بين الأشخاص والمؤسسات في مختلف المستويات، وجمع المعلومات حول القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية،[2] لذلك تُعد قدرة المؤسسات العامة في استخدام الإنترنيت وتوفير خدماتها عامل مهم في تفعيل المشاركة في الإدارة.

تتم عمليات المشاركة الإلكترونية باستخدام عدة قنوات متصلة بالإنترنيت ومن خلال عدة وسائط كالمواقع الإلكترونية والبريد الإلكتروني ومؤتمرات الفيديو ومنتديات النقاش الإلكتروني وبرامج حضور الاجتماعات عن بعد مثل (Meet وzoom)، والمشاورات الإلكترونية وتطبيقات التواصل الاجتماعي (الويب 2.0) وغيرها في إحدى أو كافة مراحل العمليات السياسية،[3] وفي صنع القرارات الإدارية ومتابعتها والتعقيب عليها في الصفحات الإلكترونية المخصصة عبر البوابات الإلكترونية أو مواقع المؤسسات،[4] وبالتالي فإن دور المشاركة الإلكترونية يكمن في تعزيز عناصر التقييم والاستشارات والمناقشات والمسائلة العامة التي تعزز بدورها المسؤولية والنزاهة والمصداقية بالمؤسسات الحكومية وتوسيع المشاركة في صنع القرار الإداري وتحسين خدماتها.

بناءً على ما تأتى، يمكن القول أن الحوكمة الإلكترونية هي مرحلة متقدمة من تطبيق الحكومة الإلكترونية، كما تعد آلية إستراتيجية مكملة لها لتحقيق حكومات فعّالة وخالية من الفساد، حيث تستخدم كل ما هو مبتكر في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين شفافية العمليات والأنشطة الإدارية وإجراءات تقديم الخدمات العامة، وتوفير المرونة وتقليص التكاليف لضمان الاستمرارية، وتقوية الأنظمة الإلكترونية لتعميم الخدمات الإلكترونية في كافة مؤسسات القطاع العام وفي مختلف مستوياتها، وزيادة

---

[1]Backus Michiel, E-governance and developing countries introduction and examples, International Institute for Communication and Development (IICD), Research Report, N°03, 2001, p03.

[2]Ökem Kemal.M and others, **op.cit**, p1926.

[3]Van Dijk Jan A.G.M, **Digital democracy: vision and reality**, ed: Lg Snellen and others, **Public administration in the information age: revisited**, Vol19, Netherlands: IOS Press BV, Amsterdam, 2012, p56.

[4] مليكة قرباتي، **دور الحكومة الإلكترونية في مكافحة الفساد**، أطروحة دكتوراه في قانون عام اقتصادي، (جامعة غرداية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2018/2017)، ص330.

الانفتاح على المواطن ودمجه أكثر في الحياة السياسية، ومن ثمة تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية وعمليات المتابعة والتقييم للأداء والخدمات والسياسات والقرارات والإجراءات البيروقراطية، وتعزيز المساءلة العامة، وبالتالي دعم مبادئ الديمقراطية والحوكمة كالعدالة والمساواة وحكم القانون ومحاربة كافة أشكال الفساد الإداري والمالي بالدولة.

المبحث الثالث

إستراتيجيات تفعيل الحوكمة الإلكترونية بالجزائر وتحديات تطبيقها

يدرك القادة السياسيون واقع الإدارة العامة المتراجع ويبدون رغبة كبيرة في ضرورة إصلاحها وترشيدها من خلال الانتقال إلى الحكومة الالكترونية، إذ ورد مثلا عن وزير البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال "حميد بصالح" في 2009 أن مشروع الجزائر الإلكترونية يهدف إلى بناء مجتمع المعلومات وتقليص البيروقراطية والوصول إلى سرعة اتخاذ القرارات وتوفير المعلومات لتسهيل التسيير والسرعة في العمل وتطوير المؤسسات الإدارية، وذلك يقوم أساسا على تعميم استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في كل المجالات لربط كل الجزائريين بالإنترنيت وتحسين مستوى معيشتهم من خلال إعداد عدة محاور بما فيها الإدارة الإلكترونية التي تهدف إلى التوجه نحو الحكم الرشيد وتحسين أداء الإدارة وتقريبها إلى المواطنين وتسهيل عملية تقديم الخدمات لهم، إضافة إلى التعليم الإلكتروني، الصحة الإلكترونية، واستخدام التكنولوجيات الحديثة بالبلدية للحصول على خدماتها عن بعد.[1]

المطلب الأول: تطبيق الحوكمة الالكترونية بالجزائر

لقد تناولت "إستراتيجية الجزائر الإلكترونية" (2009 2013-)، عدة محاور لتفعيل مكونات الحوكمة الإلكترونية ومن أهمها تسريع استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الإدارات العامة لتقريبها من المواطن وذلك بإصلاح الحوكمة الإدارية من خلال تحديث التنظيم الإداري وأساليب العمل وتطوير آليات ووسائل نقل المعلومات عبر الشبكات الداخلية والربط مع الإدارات الأخرى (التشغيل البيني)، وتدريب العاملين وإنشاء بيئة قانونية وتنظيمية وإنشاء بوابة الحكومة الإلكترونية للربط مع المواطن والتخطيط لإنشاء 295 خدمة إلكترونية إعلامية وتفاعلية موجهة من الوزارات للإدارات والمواطنين والموظفين[2] وتسريع استخدام التكنولوجيا بالشركات، وتطوير آليات تمكين المواطن من تجهيزات وشبكات تكنولوجيا الإعلام والاتصال بعد تحسين سرعة الشبكة، وتطوير الاقتصاد الرقمي وتعزيز الإعلام، وتثمين التعاون الدولي، والتركيز على آليات

---

[1] ف بعيط، **الحكومة الالكترونية هدفها تقليص البيروقراطية وتحريك الإقتصاد**،2009/03/30، مأخوذ من الموقع : https://www.djazairess.com/alahrar/7371، تم التصفح بتاريخ 2023/05/24، على الساعة 21:19.

[2] Taib Essaid, **« e-Algérie 2013», ou l'échec d'une politique publique demodernisation de l'administration par les TIC**, Revue Algérienne des Politiques Publiques, Vol3, N°2, 2015, p12.

التقييم والمتابعة،[1] ولهذا فإن الحديث عن تطبيق الحوكمة الإلكترونية في الجزائر يستوجب تتبع مراحل تنفيذ هذه الإستراتيجية.

لقد ركز تنفيذ إستراتيجية الجزائر الالكترونية على مجموعة من المشاريع الموجهة خصيصا لتطبيق الإدارة الالكترونية والخدمات العامة الالكترونية ودمج المواطن أكثر في الشؤون العامة، وذلك من خلال ربط المؤسسات بالإنترنيت وتزويدها بالأدوات الإلكترونية كالحواسيب والآلات الرقمية لتطوير أنظمة التشغيل الداخلية، وتسهيل النفاذ والحصول على الخدمات العامة إلكترونيا، حيث تم إنشاء مواقع إلكترونية لعشر قطاعات وزارية بغية الربط والتنسيق بين الحكومة والهيئات العمومية والمواطنين ومؤسسات الأعمال والمجتمع المدني، وتمكين المواطنين من امتلاك واجهة للحصول على المعلومات الحكومية وإجراءات الخدمات العامة والحصول عليها عن بعد، وتم تصميم "بوابة المواطن الالكتروني" التي تم إطلاقها في سنة 2011 لتسهيل النفاذ المباشر للإجراءات الإدارية وقائمة الخدمات والمعلومات التي يتطلبها المواطن.[2] كما تم إصدار قوانين للحماية من الجرائم الإلكترونية.[3]

في إطار تطبيق الإدارة الالكترونية قد تم بناء شبكة داخلية للربط بين مؤسسات قطاع التكوين المهني لتشمل عمليات تحديث الممارسات الإدارية وعصرنة الإدارة ثم امتدت لكافة القطاعات الحكومية تقريبا (التعليم العالي، الصحة العمومية، العدالة، المالية وغيرها من القطاعات)، وبعدها تم طرح مجموعة من الإصدارات الميدانية والمعاملات الإلكترونية والتشريعات التي تنظمها، نذكر منها إدخال التوقيع والتصديق الإلكترونيين،[4] كما تم إنشاء المرصد الوطني للمرفق العام سنة 2016 وهو هيئة استشارية مكلفة بالتشاور مع الدوائر الوزارية للإشراف على السياسة الوطنية في ميدان ترقية وتطوير المرفق العام والإدارة،[5] وقد تمت رقمنة جميع العمليات الجبائية وإجراءاتها كاستحداث نظام التصريح الإلكتروني للضرائب والرسوم عبر

---

[1] عسالي بولرباح، **الحكومة الالكترونية في الجزائر "خيار استراتيجي أم حتمية تكنولوجية؟"**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية ، جامعة الجلفة، المجلد04، العدد02، 2018، ص09.

[2] إيمان آيت مهدي، **تسيير الموارد البشرية في ظل الإدارة الالكترونية**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، (جامعة محمد لمين دباغين- سطيف02: كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم علم الإجماع،2018/2017)، ص110.

[3] القانون 09-04 المؤرخ في 05 أوت 2009 المتضمن القواعد الخاصة بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها.

[4] **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، القانون رقم 15- 04 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1436 الموافق ل01 فيفري 2015، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين، العدد06، الصادر في 20 ربيع الثاني 1436هـ الموافق ل: 01 فبراير 2015.

[5] رانية هدار، **دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، (جامعة باتنة01: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2018/2017)، ص150.

الإنترنيت من خلال بوابتين "جبايتك" و"مساهمتك" وهو يحتوي على برنامج تشغيل آلي لحساب معدلات الضرائب والرسوم وتحصيلها، مما يقلل من الأخطاء ويحد من ظاهرة التهرب الجبائي ويسهل الإجراءات على المكلفين بالضريبة،[1] كما أصبح يتم عرض إجراءات الميزانية على الموقع الإلكتروني ليتسنى مراقبة تنفيذها، بالإضافة إلى عمليات الرقمنة التي تشهد عمليات مكثفة في الآونة الأخيرة.

فيما يتعلق بالخدمات الإلكترونية فقد تم فتح عدة مواقع الكترونية بمختلف القطاعات للحصول على الخدمات والمعلومات الحكومية، كإطلاق نظام التصريح عن بعد بالاشتراكات وتسديدها عبر موقع صندوق الضمان الاجتماعي، وإطلاق موقع الهناء لتحميل الوثائق والاستمارات[2]، وإنشاء مواقع ومنصات الكترونية تابعة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي لتسهيل عمليات التسجيل الجامعي إجراء الامتحانات والاطلاع على النتائج والمقررات الجديدة، وتسهيل عمليات البحث العلمي (Sndl) والنشر العلمي مثل منصة (ASJP) مما ساهم في ترقية التكوين واستمراره خاصة في فترة انتشار الوباء (كوفيد 19)، وإطلاق موقع وزارة العدل (www.mjustice.dz) للإعلان عن أنشطة السلك والمسابقات والمناقصات وغيرها، فضلا عن مواقع المنتديات للنقاش حول مسائل قضائية لنشر الثقافة القانونية والاستعلام.[3]

بالإضافة إلى مواقع الكترونية وطنية أو خاصة بمؤسسة التوظيف أو الجهات المعنية بالوظيفة العامة مخصصة لعمليات التوظيف ومن أهمها Emploitic وTawdif وموقع الديوان الوطني للامتحانات والمسابقات Concours.onec.dz وما إلى ذلك. كما تم إنشاء عدة بطاقات مغناطيسية لتخفيف البيروقراطية بمختلف المؤسسات العامة وتحسين كفاءة وجودة تقديم الخدمات للجمهور وإصلاح العلاقات، مثل "بطاقة الشفاء الإلكترونية للتأمينات الاجتماعية" للحصول على خدمات مؤسسة الضمان الاجتماعي، وبطاقات المعاملات المالية كبطاقة السحب والدفع من الصرافات الآلية للبنوك والبريد وتحويل الأموال وتسديد الفواتير عبر "البطاقة الذهبية، واستحداث بطاقات التعريف الوطنية وجوازات السفر والبطاقة الرمادية بأخرى بيومترية، دون أن ننسى خدمات الشبابيك الالكترونية كخدمات الشباك الإلكتروني الموجهة لتوفير الوثائق القانونية كصحيفة السوابق القضائية وشهادة الجنسية، وإتاحة المعلومات الضرورية حول مسائل وقضايا قانونية معينة للمواطنين، والشباك الإلكتروني الموحد التابع لقطاع الجماعات المحلية لتوفير الوثائق

---

[1] حسين كماش، لقمان بوخدوني، **رقمنة الإدارة الجبائية كتوجه لتحسين الخدمات في ظل الإصلاحات الضريبية في الجزائر 1992-2022 حالة البواباتان الالكترونيتان "جبايتك" و"مساهمتك"**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد06، العدد02، 2022، ص774-ص776.

[2] جمال بوزيان رحماني، **تطبيقات الحكومة الإلكترونية بالجزائر**، مجلة الإقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، المجلد01، العدد18، 2018، ص107.

[3] جمال بوزيان رحماني، **مرجع سبق ذكره**، ص108، ص109.

البيوميترية (بطاقات التعريف، جوازات السفر، ورخص السياقة) وتحميل استمارات الحصول عليها وإرسالها عبر موقع وزارة الداخلية، وشبابيك أخرى لاستخراج وثائق الحالة المدنية والسكن وترقيم المركبات وغيرها عبر الإنترنيت.

إن محاولة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ممارسة الأنشطة الحكومية قد خلق بعض الآليات لتفعيل المشاركة الإلكترونية بالجزائر، فتوظيف مواقع الويب والبريد الإلكتروني بمؤسسات الحكومة ومجالس الدولة وإدارات القطاعات أحدث ما يسمى ب "التراسلات الإلكترونية المباشرة"[1] التي تسهل التواصل فيما بينها وبين أصحاب المصالح الأخرى لتبادل المعلومات الضرورية في إتمام العمليات الإدارية وتسريع اتخاذ القرارات المهمة وتفعيل عمليات متابعة الأداء والرقابة على الأنشطة، ولتطوير التفاعل بين مؤسسات الحكومة والمواطنين للحصول على المعلومات والخدمات العمومية، كما أن التطبيقات الإلكترونية خلقت أيضا فضاء إعلامي مفتوح[2] سهل وسريع وغير مكلف لاستشارة المواطن وتمكينه من المطالبة بحقوقه واحتياجاته وتقديم آرائه وانتقاداته وتقييماته حول الأنشطة الحكومية والإجراءات الإدارية ومسائلة ومحاسبة المسؤولين الحكوميين في حالة ارتكاب الأخطاء أو التبليغ عنها، وبهذا قد ساهمت في تفعيل المشاركة الالكترونية وتعزيز الشفافية، وفي هذا السياق نستحضر مبادرة بوابة البيانات المفتوحة تحت رابط org.opendataforafrica.a[3] وتطبيق استشارتك "Istichara Tic" التابع لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، وتجربة ولاية قسنطينة في محاولة خلق فضاء إعلامي مفتوح من خلال موقع الولاية الذي يتيح إمكانية الوصول إلى كافة المعلومات المتعلقة بها من أي مكان وفي أي زمان.[4] ومع ذلك تعتبر مواقع ومنصات وتطبيقات التواصل الاجتماعي أهم وأفضل آلية في الجزائر لاستطلاع آراء المواطنين والحصول على انشغالاتهم ومشاركتهم في مناقشة قضايا الدولة وحل المشاكل الاجتماعية.

بعد البحث والتقصي يتبين أنه من غير المكن الحديث عن برامج واستراتيجيات واضحة للحوكمة الالكترونية بالجزائر لكن هناك جهود وطنية ومحاولات كبيرة وسعي مستمر حول تطوير قدرات الحكومة التكنولوجية والاستفادة أكثر من تقنيات المعلومات والاتصالات لإصلاح وترشيد المؤسسات العامة وتحسين

---

[1] عبد المجيد سلامة، **تطبيقات الإدارة الإلكترونية وأثرها على إدارة الجماعات المحلية**، مجلة الحقوق والحريات، جامعة بسكرة، المجلد06، العدد01، 2018، ص70.

[2] عبد المجيد سلامة، **المرجع نفسه**، ص71.

[3] أمحمد بن عدة، محمد لكحل، عمر ولد عابد، **الحكومة الالكترونية في الجزائر- التطبيقات الرقمية والمؤشرات العالمية**، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة ، جامعة، المجلد07، العدد01، 2022، ص595.

[4] عبد الكريم عاشور، **مرجع سبق ذكره**، ص155.

كفاءة وفعالية أداءها وخدماتها وتمكين المواطن من الحصول على حياة أفضل رغم كل التحديات التي تواجهها.

المطلب الثاني: أهم التحديات التي تواجه تطبيق الحوكمة الالكترونية بالجزائر

تستلزم الحوكمة الالكترونية تكامل مجموعة من المقومات المتمثلة أساسا في توافر إرادة سياسية ودعم سياسي قويين، وتوفير أطر قانونية وتنظيمية واضحة، وقيادات إدارية جامحة وملتزمة لتنفيذ إستراتيجياتها،[1] كما تتطلب الحوكمة الإلكترونية نشر الوعي والثقافة الإلكترونية وتوفير مراكز التكوين وبرامج التدريب في مجال التقنية لتمكين الأفراد من استخدام الأدوات الإلكترونية المتعددة لتوسيع نطاق الخدمات الإلكترونية والتعامل معها وتفعيلها أكثر، وبرمجة الأنظمة الإلكترونية وتضمين معلومات مواقع الويب باللغة الأم لتسهيل الفهم لدى المواطن والتعامل معها، بالإضافة إلى تقوية وتطوير البنية التحتية اللازمة للمرافق العامة، وتوفير الحوافز التنافسية للخبراء في تكنولوجيا المعلومات، وتحسين تدفق الإنترنيت والوصول إليها وتخفيض تكاليفها وتمكين الفقراء والفئات الضعيفة من امتلاك الأدوات التكنولوجية وغيرها،[2] والأهم من كل هذا توفير الأمن والخصوصية للبيانات وتسهيل استخدام مواقع الويب والولوج إليها، وكفاية ومصداقية المحتوى المعلوماتي بالمواقع الالكترونية[3] وتحصين المواقع الإلكترونية وأنظمة المعالجة المعلوماتية من مختلف الجرائم والهجمات الإلكترونية من أجل تحقيق ما يسمى بالثقة الإلكترونية.

يشير البحث إلى أن إستراتيجية الجزائر الإلكترونية استوفت أغلبية المتطلبات إلا أنها من الناحية العملية تشهد تطبيقا محتشما وبطيئا وضعيفا من حيث الفعالية، نظرا لمجموعة من الأسباب كتجذر البيروقراطية الإدارية،[4] وعدم القدرة على مواكبة الابتكارات التكنولوجية المتصاعدة مما أضعف من مستوى تقديم الخدمات العامة الإلكترونية وترقية نماذجها التي لم تتطور بالشكل المطلوب على أرض الواقع، وهو ما يؤكده تقرير الأمم المتحدة حول الحكومة الإلكترونية لسنة 2020،[5] كما لا يمكن الحديث عن نسب عالية

---

[1] Paskaleva-Shapira Krassimira, **Transitioning from e-government to e-governance in the knowledge society: the role of the legal framework for enabling the process in the european union's countries**, Proceedings of the 2006 International Conference on Digital Government Research, san diego, california, 2006, pp183-184.

[2] Mutula, Stephen.M, **Bridging the digital divide through e-governance: a proposal for Africa's libraries and information centres**, The Electronic Library, Vol23, N°5, 2005, pp595-596.

[3] Carizales and others, **op.cit**, pp937-938.

[4] بشير عبد الحميد، بوطرفة صورية، **الحوكمة الالكترونية في الجزائر -الواقع والمؤمول والتحديات - في ظل التحول الرقمي**، ملتقى وطني افتراضي حول الإدارة الالكترونية في الجزائر الواقع وإشكالية التطبيق، بكلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير :جامعة محمد الشريف مساعدية-سوق أهراس، 22/23/مارس/2021، ص17.

[5] أمحمد بن عدة، محمد لكحل، عمر ولد عابد، **مرجع سبق ذكره**، ص594.

للمشاركة الإلكترونية بالجزائر[1]، وخاصة عبر المواقع الإلكترونية والبريد الإلكتروني، نظرا لضعف البنية التحتية للاتصالات وضعف التغطية الشبكية من جهة، وعقلية المواطن ومحدودية الثقافة الإلكترونية كالتخوف من استخدام البطاقات المغناطيسية لأسباب تتعلق بمسألة الخصوصية وأمن البيانات، أو الأمية الالكترونية من جهة أخرى، مما جعل التطبيق لا يستجيب لكافة الطموحات وحال دون تحقق النتائج المتوقعة من حيث زيادة المشاركة العامة والمسائلة العامة كآليات مهمة في تطبيق الحوكمة الإلكترونية، وبالتالي هناك تحديات متنوعة فنية واجتماعية وثقافية لتدارك هذا البطء، ولعل أهمها تقليص الفجوة الرقمية وتوفير قاعدة شعبية تكنولوجية قوية من خلال تحسين الإمكانات التكنولوجية وزيادة برامج التوعية لنشر وتعميم ثقافة استخدام التكنولوجيا لتفعل مفهوم المواطن الالكتروني.

خاتمة:

تناولت هذه الدراسة موضوع الحوكمة الإلكترونية كمدخل حديث لإصلاح المؤسسات الحكومية وتحسين أدائها وإدارة خدماتها، وقد كان من أهم النقاط التي تمت معالجتها التعريف بمفهوم الحوكمة الالكترونية وعرض أهم التطبيقات والآليات التي تؤثر من خلالها على ترشيد إدارة القطاع العام، والبحث في واقع تطبيقها في الجزائر، وبعد عمليتي الوصف والتحليل للظاهرة خلصت الدراسة للنتائج التالية:

- الحوكمة الإلكترونية هي مرحلة متقدمة من تبني الحكومة الإلكترونية تعني استخدام الابتكارات المتصاعدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين مبادئ الحوكمة المتمثلة في الشفافية والمسائلة والمشاركة في تطبيقات الحكومة الإلكترونية، ودعم سياساتها وإستراتيجياتها وأهدافها لاسيما حول إصلاح المؤسسات الحكومية وتنظيفها من الفساد.

- تساهم الحوكمة الإلكترونية الفعالة في إصلاح المؤسسات العامة من خلال مكونات الحكومة الالكترونية المتمثلة في الإدارة الإلكترونية والخدمات العامة الالكترونية، حيث يتم توفير قنوات وآليات وأدوات عبر الإنترنيت لتسهيل الاتصال داخل المؤسسات العامة وتحسين تفاعلاتها مع المتعاملين، وزيادة إمكانات نفاذ المواطنين إلى المعلومات والخدمات العامة، والاطلاع على الإجراءات والعمليات والقرارات الإدارية، مما يؤدي إلى زيادة الشفافية والانفتاح، وتشجيع المشاركة، ودعم أنظمة المراقبة وعمليات التقييم والمسائلة العامة.

- توفر الحوكمة الإلكترونية عبر الديمقراطية الإلكترونية آليات وفضاءات الكترونية مبتكرة لزيادة قيمة المواطن وتحفيزه على التفاعل مع الإدارة وتقييم الإجراءات والخدمات ومتابعة المسؤولين والموظفين.

[1] أمحمد بن عدة، محمد لكحل، عمر ولد عابد، **المرجع نفسه**، ص595.

- تبذل الحكومة الجزائرية جهودا معتبرة من حيث التخطيط ووضع السياسات والبرامج والمشاريع لتحسين تطبيق الحكومة الإلكترونية وبلوغ مراحل متقدمة منها والمتمثلة في الحوكمة الالكترونية، إلا أنها لا تزال بعيدة نوعا ما عن مرحلة يمكن الحديث فيها عن الحوكمة الالكترونية.

بناءً على هذه النتائج توصي الدراسة بالعمل على تسريع وتكثيف عمليات التحول الإلكتروني وتطوير البُنى التحتية للاتصالات بتشجيع الاستثمار في المجال، والقضاء على التبعية التكنولوجية والاستعانة بالخبراء المحليين لحفظ الأمن السيبراني، وتكاتف الجهود من أجل تقليص الفجوة الرقمية، وتفعيل وتعميم مفهوم المواطن الإلكتروني من خلال تحسين حجم ومستوى استخدام التكنولوجيا والقضاء على البيروقراطية المتأصلة بالأنشطة الإدارية، وتفعيل مبادئ الحوكمة الأساسية لتحقيق الشفافية والمصداقية للحصول على ثقة المواطنين واستجابته لهذا التحول، وإلا ستبقى إستراتيجيات ومخططات وسياسات الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستوى الحكومي عقيمة وغير مجدية.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1- الكتب :

- داوود عبد الرزاق الباز، **الحكومة الالكترونية**، الاسكندرية: منشأة المعارف، 2007.
- علاء عبد الرزاق السالمي، **نظم إدارة المعلومات**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006.

2- الرسائل العلمية والمقالات:

- إيمان آيت مهدي، **تسيير الموارد البشرية في ظل الإدارة الالكترونية**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، (جامعة محمد لمين دباغين- سطيف02: كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم علم الإجماع،2018/2017).
- رانية هدار، **دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، (جامعة باتنة01: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2018/2017).
- عبد الكريم عاشور، **دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر**، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة منتوري- قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2010/2009).
- عدمان مريزق، حسينة لونيس، **الحوكمة الالكترونية مدخل لتنمية الإدارة العمومية في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة02، المجلد05، العدد02، ديسمبر 2014.
- أمحمد بن عدة، محمد لكحل، عمر ولد عابد، **الحكومة الالكترونية في الجزائر- التطبيقات الرقمية والمؤشرات العالمية**، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة ، جامعة، المجلد07، العدد01، 2022.
- جمال بوزيان رحماني، **تطبيقات الحكومة الإلكترونية بالجزائر**، مجلة الإقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، المجلد01، العدد18، 2018.
- حسين كماش، لقمان بوخدوني، **رقمنة الإدارة الجبائية كتوجه لتحسينالخدمات في ظل الإصلاحات الضريبية في الجزائر 1992-2022 حالة البواباتان الالكترونيتان "جبايتك" و"مساهمتك"**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد06، العدد02، 2022.

- عبد المجيد سلامة، **تطبيقات الإدارة الإلكترونية وأثرها على إدارة الجماعات المحلية**، مجلة الحقوق والحريات، جامعة بسكرة، المجلد06، العدد01، 2018.

- عسالي بولرباح، **الحكومة الالكترونية في الجزائر "خيار استراتيجي أم حتمية تكنولوجية؟"**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية ، جامعة الجلفة، المجلد04، العدد02، 2018.

- غنية نزلي، **دور الإدارة الالكترونية في ترقية خدمات المرافق العمومية المحلية**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الوادي، المجلد07، العدد01، جانفي 2016.

- مليكة قرباتي، **دور الحكومة الإلكترونية في مكافحة الفساد**، أطروحة دكتوراه في قانون عام اقتصادي، (جامعة غرداية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2018/2017).

- وسن يحي أحمد وآخرون، **الحوكمة الالكترونية وتأثيرها في تعزيز الرقابة الداخلية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد124، حزيران 2020.

3- <u>الملتقيات:</u>

- بشير عبد الحميد، بوطرفة صورية، **الحوكمة الالكترونية في الجزائر -الواقع والمؤمول والتحديات - في ظل التحول الرقمي**، ملتقى وطني افتراضي حول الإدارة الالكترونية في الجزائر الواقع وإشكالية التطبيق، بكلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير :جامعة محمد الشريف مساعدية-سوق أهراس، 22/23/مارس/2021.

4- <u>الوثائق الحكومية:</u>

- **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، القانون رقم 15- 04 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1436 الموافق ل01 فيفري 2015، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين، العدد06، الصادر في 20 ربيع الثاني 1436هـ الموافق ل: 01 فبراير 2015.

5- <u>المواقع الالكترونية:</u>

- ف بعيط، **الحكومة الالكترونية هدفها تقليص البيروقراطية وتحريك الإقتصاد**،2009/03/30، مأخوذ من الموقع : https://www.djazairess.com/alahrar/7371، تم الاسترداد: 2023/05/24، على الساعة 21:19.

<u>ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية</u>

1. <u>Books:</u>

- Addink Henk, **Good governance concept and context**, ferst edution, Oxford University Press, United States of America, 2019.

- Boyali Handan, **E-governance and e-state relationality and functionality**, ed: DoĞan Kadir Caner and Parlak Beki, **The Handbook of Public Administration**, Vol1, Lyon France: Livre de Lyon, 2022.

- Van Dijk Jan A.G.M, **Digital democracy: vision and reality**, ed: Lg Snellen and others, **Public administration in the information age: revisited**, Vol19, Netherlands: IOS Press BV, Amsterdam, 2012.

2. <u>Official document/reports :</u>

- Backus Michiel, E-governance and developing countries introduction and examples, International Institute for Communication and Development (IICD), Research Report, N°03, 2001.

- Bhatnagar Subhash, **Transparency and corruption: Does e-government help?**, DRAFT paper prepared for the compilation of CHRI 2003 Report OPEN SESAME: looking for the Right to Information, 2003.

- Kaufmann Daniel, Myths and Realities of Governance and Corruption, SSRN N°829244, 01/11/2005, Look at:
https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=829244, to visited: 04/02/2023, at 20:43.

- Subhash Bhatnagar, **E-government and access to information**, The Global Corruption Report 2003: Access to Information, 23 January 2003, look at:

https://images.transparencycdn.org/images/2003_GCR_AccessInfo_EN.pdf, to visited: 12/06/2023, at 22;56

- UNDP, **Governance For Sustainable Humain Development**, A UNDP Policy Document,1996, Look at: https://mirror.undp.org/magnet/policy/chapter1.htm#c, to visited: 21/03/2023, at 22:12.

3. Articles and conferences:

- Carizales Tony and others, **E-governance approaches at the local level: A case study in best practice**, International Journal of Public Administration, Vol34, N°14, 2011.
- Emad.A Abu–Shanab and others**, E-government as an anti-corruption tool: citizens perceptions**, Int. J. Electronic Governance ,Vol 06, N°3, 2013.
- Fang Zhiyuan, **E-government in digital era: Concept, practice, and development**, international journal of the computer, the internet and management, Vol10, N°2, 2002.
- Gberevbie Daniel.E and others, **Electronic governance platform: towards overcoming the challenges of non-inclusion of citizens in public policy formulation and implementation in Nigeria**, Int. J. Electronic Governance, Vol10, N°1, 2018.
- Grigalashvili Vephkhvia, **Conceptual dimensions of electronic government and electronic governance in the domain of degital democracy**, International Journal of Innovative Technologies in Economy , Vol37, N°1, 2022.
- Irfan Mohamed Ibrahim Mohamed, **the role of e-governance in administrative efficiency and combating corruption: case of SriLank**, Global Journal of Management and Business Research: G Interdisciplinary,Vol17, N°2, 2017.
- Kanchana Dodan Godage, Samarakoon Athulasiri Kumara, **The role of e-governance in curbing public-sector corruption (A theoretical overview)**, OUSL Journal, Vol13, N°1, 2018.
- Katsamunska Polya, **The concept of governance and public governance theories**, Economic Alternatives,Vol2, N°2, 2016.
- Khan Anupriya and others, **Electronic government and corruption: Systematic literature review, framework, and agenda for future research**, Technological Forecasting and Social Change, Vol167, N°120737, 2021.
- Mutula, Stephen.M, **Bridging the digital divide through e-governance: a proposal for Africa's libraries and information centres**, The Electronic Library, Vol23, N°5, 2005.
- Ökem Kemal.M and others, **The usage of e-governance applications by higher education students**, Educational Sciences: Theory & Practice, Vol14, N°5, 2014.
- Onyancha Omwoyo Bosire, **E-governance in eastern and southern africa: a webometric study of the governments Websites**, international review of information ethics (IRIE), Vol7, N°9, 2007.
- Oye N.D, **Reducing corruption in african developing countries: The relevance of e-governance**, Greener Journal of Social Sciences, Vol3, N°1, 2013.
- Santiso Carlos, **Good governance and aid effectiveness: The world bank and conditionality**, The Georgetown Public Policy Review, Vol07, N°1, 2001.
- Taib Essaid, **« e-Algérie 2013», ou l'échec d'une politique publique demodernisation de l'administration par les TIC**, Revue Algérienne des Politiques Publiques, Vol3, N°2, 2015.
- Paskaleva-Shapira Krassimira, **Transitioning from e-government to e-governance in the knowledge society: the role of the legal framework for enabling the process in the european union's countries**, Proceedings of the 2006 International Conference on Digital Government Research, san diego, california, 2006.